

القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء بخصوص برنامج الإصلاح المالي والإداري

أظهرت القرارات المذكورة أعلاه، بأنه سيكون هناك أثر مالي واضح خلال النصف الثاني من العام (٢٠١٦)، وذلك عند القيام بعدد من الإجراءات في الإطار المالي والإداري في جانبي النفقات والإيرادات الحكومية، كما وقد شمل برنامج الإصلاح المالي والإداري مع صندوق النقد الدولي تفويض وزير المالية ومحافظ البنك المركزي بالتوقيع على مذكرة التفاهم مع الصندوق نيابة عن الحكومة، والبدء بتطبيق الإجراءات والالتزامات اعتباراً من تاريخ (٢٠١٦/٧/١)، وتتلخص أهم الإجراءات والالتزامات المذكورة أعلاه بما يلي:

- ١) تحصيل ما مقداره (٢٥) مليون دينار، من الاموال المستحقة على مكلفين متخلفين عن الدفع للأموال العامة.
- ٢) تحويل جزء من فائض فلس الريف من وزارة الطاقة بمقدار (٤٠) مليون دينار إلى الخزينة.
- ٣) تحويل قيمة بيع ترددات جديدة من قبل هيئة تنظيم قطاع الاتصالات إلى شركة اورانج بمقدار (٢٥) مليون دينار.
- ٤) تحويل ما قيمته (١٥) مليون دينار، من فائض صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني.
- ٥) تحصيل عوائد مستحقة على شركة الفوسفات (٧) مليون دينار.
- ٦) انشاء وحدة لإدارة الاستثمارات الحكومية في وزارة التخطيط، وتحديد خطة عملها، وتهدف لزيادة فاعلية تحديد اولويات المشاريع الرأسمالية الحكومية.
- ٧) اعداد خطة ربعية للاحتياجات التمويلية لاثني عشر شهرا المقبلة، بالتنسيق مع كل من شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه.
- ٨) تلتزم الحكومة ملتزمة بالحفاظ على التوازن المالي لشركة الكهرباء الوطنية (عدم تحقيق اية خسائر اضافية)، وذلك خلال فترة البرنامج والفترة المتوسطة المقبلة، وان تتبنى الحكومة في منتصف كانون الأول من العام (٢٠١٦) آلية لتعديل تعرفه الكهرباء تلقائيا وفقا للتغيرات في أسعار النفط العالمية، على ان تطبق هذه الآلية اعتبارا من مطلع العام (٢٠١٧).
- ٩) اتخاذ اجراءات مالية للمحافظة على نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي لعام (٢٠١٦) لتكون عند نفس مستواها في العام (٢٠١٥) وبالباغة بحدود (٩٤ %).
- ١٠) زيادة سعر علبة الدخان بواقع (٥٠) فلسا، بالمنطقة الجمركية و يبلغ الأثر المالي لهذه الزيادة ما قيمة (٣١) مليون دينار، اضافة إلى زيادة سعر علبة الدخان بواقع (١٠٠) فلس، بمنطقة العقبة الاقتصادية ويحقق ذلك اثرا ماليا بقيمة (٧.٥) مليون دينار سنويا.
- ١١) الغاء قرار تنزيل الضرائب والجمارك عن الألبسة والأحذية.. الخ، حيث يبلغ الاثر المالي لهذا الإجراء ما قيمته (٥٦) مليون دينار سنويا.
- ١٢) تخفيض نسب الاستهلاك على السيارات (المستعملة) المستوردة حيث يحقق ذلك أثر مالي بقيمة (٢٩.٣) مليون دينار.
- ١٣) زيادة بدل نقل ملكية السيارات لجميع المركبات ما عدا النقل العمومي، حيث يبلغ الاثر المالي ما قيمته (٧١.٣) مليون دينار سنويا.
- ١٤) اضافة ما مقداره (٢٥) فلسا، على سعر بيع كل ليتر من السولار والغاز والبنزين بأنواعه، حيث يبلغ الاثر المالي ما قيمته (١٠٥.٦) مليون دينار سنويا.
- ١٥) زيادة الضريبة الخاصة على الكحول والانبذة من (٣.٧٥) دينار الى (٥.٥) دينار لكل ليتر، حيث يبلغ الاثر المالي السنوي ما قيمته (٧.٢) مليون دينار.



١٦) تخفيض النفقات الجارية للمؤسسات والوحدات الحكومية المستقلة، علماً بأن هذا القرار اخذ من قبل مجلس الوزراء - قرار رقم (٤٠٣٣)، حيث يبلغ الاثر المالي السنوي ما قيمته (٦٩) مليون دينار.

- تتضمن مسودة السياسات الاقتصادية والمالية المرسله يوم (٢٠١٦/٦/١٧) من الصندوق الاجراءات الاخرى المطلوب تنفيذها خلال فترة البرنامج وبالأخص تخفيض نسبة اجمالي الدين العام سنوياً بحيث تصل الى (٧٧.٠%) من الناتج المحلي الاجمالي في العام (٢٠٢١)، ولغاية الوصول الى هذه النسبة فقد قدر الصندوق الاجراءات الاضافية الواجب اتخاذها خلال سنوات (٢٠١٧-٢٠١٩) بحوالي (٤.٦%) من الناتج المحلي الاجمالي أي بحدود (١.٥٢٦) مليار دينار، بواقع (١.٥%) و(١.٧%) و(١.٤%) من الناتج المحلي الاجمالي للسنوات (٢٠١٧-٢٠١٩) على التوالي، وتطبيق ذلك يستدعي الالتزام باتخاذ اجراءات مالية سنوية في جانبي الإيرادات والنفقات، ومن أهمها ما يلي:

(١) الالتزام بحلول (٢٠١٦/١١/١٥) باستكمال كل متطلبات المرحلة الثانية من خريطة الطريق لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) للحسابات المالية للعام (٢٠١٥).

(٢) الالتزام بحلول (٢٠١٦/١١/١٥) برفع مشروع قانون الموازنة العامة لسنة (٢٠١٧) والذي يحتوي ايضاً على الموازنة التأشيرية للعامين (٢٠١٨ و ٢٠١٩)، وكذلك جدول بالإعفاءات الضريبية وبيانها كنفقات ضريبية تقديرية.

(٣) الالتزام بحلول (٢٠١٦/١١/١٥) برفع اطار جديد للإعفاءات الضريبية لمجلس الأمة، بحيث يتم تخفيض الاعفاءات من ضريبة المبيعات على السلع والخدمات المحلية والمستوردة والاعفاءات من الرسوم الجمركية، وأن يتم مع نهاية شهر كانون الأول (٢٠١٦) رفع تعديل لقانون ضريبة الدخل لمجلس الأمة ليتماشى مع اجراءات البرنامج، بحيث يشمل تخفيض شريحة الاعفاءات للشخص الطبيعي، ومراجعة معدلات الضريبة على القطاعات المختلفة، ويتوقع تطبيقه اعتباراً من العام (٢٠١٨).

(٤) الالتزام بحلول نهاية شباط (٢٠١٧) بتسجيل كافة حركات حسابات الامانات كإيرادات و نفقات وتصنيفها حسب غاياتها، وتجميعها في الجداول المالية ونشرها ضمن النشرات المالية الحكومي.

(٥) أن يتم نشر استراتيجية الدين العام مع نهاية ايلول المقبل، وان تتم الموافقة على خطة اعادة هيكلة مديرية الدين العام/ وزارة المالية مع نهاية كانون الأول (٢٠١٦)، اضافة إلى الانتهاء من اعادة هيكلة مديرية الدين العام مع نهاية حزيران (٢٠١٧).

- فيما يخص قطاع المياه والطاقة، فتشمل إجراءات الإصلاح المالي والاداري القيام بنشر الدراسة عن الدعم البيئي لأسعار الكهرباء (cross subsidy)، وخيارات تعديل التعرفة الكهربائية وفقاً لتغيرات اسعار النفط عالمياً مع نهاية أيلول (٢٠١٦)، وان يتم تبني آلية لتعديل تعرفة الكهرباء تلقائياً وفقاً للتغيرات في اسعار النفط العالمية وان تطبق اعتباراً من مطلع عام (٢٠١٧)، اضافة الى نشر خطة معدلة لكيفية تخفيض خسائر قطاع المياه خلال المدى المتوسط.

- فيما يتعلق بالقطاع المالي والحصول على التمويل، تتضمن إجراءات الإصلاح المالي والاداري القيام بالعمل على تطبيق اطار "يعتمد على المخاطر" للإشراف عن بعد (offsite supervision) على البنوك وشركات الصرافة من نهاية شهر ايلول المقبل، إضافة الى تعديل قانون التأمين لنقل مهام الاشراف على قطاع التأمين الى البنك المركزي الأردني.

- فيما يخص بيئة الأعمال، تشمل إجراءات الإصلاح المالي والاداري ان يقدم لمجلس الأمة قانون التفقيش الذي يسهل ويرشد اجراءات التفقيش مع نهاية تشرين الأول (٢٠١٦)، إضافة الى معالجة قصور اجراءات النافذة الاستثمارية من خلال أتمتت ودمج الخدمات المقدمة من هيئة الاستثمار.